تعرف المنظومة القانونية الوطنية في السنوات ألخيرة إصالحات عميقة، 2020 التي عززت الحقوق والحريات في جميع الميادين وعلى الخصوص في مجال حقوق الدفاع، على حماية المجتمع من مختلف اشكال االجرام. وقصد تكييف التشريع الوطني مع أحكام الدستور، وخارج قطاع العدالة حول النصوص القانونية التي تحتاج الى تعديل، مراجعة بعض النصوص القانونية والتي من ضمنها قانون إلجراءات الجزائية الذي يعد من أهم وسائل تحقيق التوازن بين حق الدولة في مكافحة االجرام والحقوق والحريات التي يتمتع بها ألشخاص المتابعين امام القضاء، من خالل ما يتضمنه من أحكام تضمن للمجتمع حقه في متابعة المجرمين وتوقيع العقاب عليهم ولهؤالء حقهم في الدفاع عن أنفسهم في إطار محاكمة عادلة وللضحايا حقهم في التعويض عن ألضرار التي لحقت بهم. عرف منذ صدوره بموجب ألمر رقم 155-66 المؤرخ في 8 يونيو ، الضروري اصدار قانون جديد، وألخذ بعين االعتبار استعمال التكنولوجيات الحديثة في ارتكابها. مختلف التعديالت المدخلة عليه، يتماشى مع التطورات التي يعرفها المجتمع ويوفر الحماية الواجبة للحقوق والحريات بما يتماشى مع االليات الدولية التي صادقت عليها بالدنا والسيما في مجال حقوق االنسان. وتتعلق المحاور الجديدة الواردة في هذا المشروع السيما بـ: المحور ألول: تحسين إدارة القضايا الجزائية ورقمنة إجراءاتها

Summarized by © lakhasly.com